الفصل الثالث

مجلس التعاون وتحديات الأمن في الخليج العربي

تمهيد

يتضح لنا من استعراض الظروف والملابسات التى اتجه فيها التفكير إلى إنشاء مجلس التعاون الخليجى ، أن هذا المجلس قصد به أن يكون — ضمن أهدافه الأخرى — تجسيدا لرغبة دول الخليج فى تقديم رد عربى خليجى على تحديات الأمن التى تجابه الخليج . فلم يكن مقصودا أن يتحدث الجميع من كل حدب وصوب عن أمن الخليج ، بينما يقبع أبناؤه ينتظرون حلول الآخرين لهم ، وهى فى أحسن الأحوال ، ومع افتراض حسن النيات لن تنسجم مع حاجاتهم ، فضلا عن أن مقابل هذه الحلول قد يمس بطريقة أو بأخرى الاستقلال السياسى لدول الخليج .

فماذا يقصد بأمن الخليج ، وما هى تحديات هذا الأمن ، وما هى التصورات المختلفة لمواجهة هذه التحديات ، وإلى أى مدى يصلح مجلس التعاون كأحد الحلول لمواجهة هذه التحديات ؟

المبحث الأول

تطور مفهوم أمن الخليج فى إطار المصالح الاستعمارية المتناقضة

تطور الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للخليج وتغير مفهوم الأمن[1] :

ظل الخليج منذ أقدم العصور ، حتى الآن محط أنظار القوى الطامعة فيه والعاملة على السيطرة عليه ، ولذلك تعددت أسماء الخليج وفقا لنوع القوة التى وفدت عليه . ففى العصور القديمة ، عندما أرسل الاسكندر المقدونى أمير البحر نيارکوس إلى المحيط الهندى فى مغامرة علمية فى إطار الاكتشافات الجغرافية فى منابع الشمس ، عاد نيارکوس من الهند إلى العراق ٣٢٦ — ٣٢٥ ق . م عن طريق الخليج لاكتشاف مصب الفرات . ولما لم يتعرف الأميرال المقدونى إلا على الساحل الشرقى للخليج أى الساحل الفارسى فقد كان الاسكندر هو أول من أطلق عليه « الخليج الفارسى »[2] وأطلق العثمانيون عليه اسم « خليج البصرة » . أما سكان الإحساء فكانوا يسمونه « خليج القطيف »[3] .

وقد اختلفت أسباب أهمية الخليج باختلاف العصور ، فاختلفت بالتالى نوعيات القوى الطامعة فيه. فعندما كان الخليج طريقا هاما للملاحة والتجارة

---

(١) راجع أثر جغرافية الخليج على تاريخه والصراع الدولى فيه رسالتنا « اتحاد الامارات العربية » ص ١ وما بعدها .

(٢) أنظر : قدرى قلعجى ، الخليج العربى — دار الفكر العربى — ١٩٦٥ ، ص ٨ ، نقلا عن بيريبى ، ص ١٩٠ .

(٣) راجع الايضاحات حول تطور وأسماء الخليج فى قدرى قلعجى ، ص ٧ — ٢٤ .

تكالبت عليه القوى التى كانت التجارة والملاحة تتصدر قائمة مصالحها بدءا بالإمبراطورية الرومانية وانتهاء بالاستعمار الأوربى الحديث ، الذى وفد إلى الخليج فى إطار حركة الكشوف الجغرافية . وهذه القوى هى البرتغاليون والبريطانيون والفرنسيون ، فضلا عن أن الخليج كان مسرحا للصراعات العسكرية والسياسية بين القوى العربية والإسلامية وبين القوى الخارجية(١) .

ولا نود الدخول فى تفاصيل الصراع على الخليج بين القوى الإسلامية والإقليمية والأجنبية ، فهذا فصل من فصول التاريخ فى الخليج أفاض فيه الكاتبون وسجلوه(٢) ، ولكننا نود الإشارة إلى إنه سواء قصدت القوى الأجنبية الخليج لأهميته لها على سبيل الاستكشاف ، أو سعت إليه ضمن حملات السيطرة وإبعاد المنافسين عنه ، أو أن السيطرة على الخليج كانت ضرورية للمصالح التجارية والاستعمارية لتلك القوى ، فقد ظل الخليج على أية حال هدفا وموضوعا للصراع ، وكان سكانه هم أول ضحايا هذا الصراع . كذلك نود التأكيد على أنه ليس صحيحا ما أورده الكثير من الكتاب الغربيين بصدد البحث عن دور فاعل لسكان الخليج فى تحريره من القوى الأجنبية . فقد زعموا أن الخليج قد استفاد من تصارع القوى ، تجاريا وسياسيا وحضاريا ، فكانت القوى تزيل بعضها بعضا من على مسرحه فكفت سكان الخليج مؤونة مقاومة الغزاة . والصحيح أن ضرر الصراع

---

(١) راجع تفاصيل هذا الدور فى قدرى قلعجى ص ٣٧ وما بعدها ، وكانت معركة الجمل هى أول معركة يشهدها الخليج بين جيشين عربيين ، بل وبين جناحين من القيادات الاسلامية الأولى التى وقعت فريسة الفتنة الكبرى بعد مقتل عثمان رضى الله عنه . أنظر المرجع السابق ، ص ١٦٥ – ١٧٢ .

(٢) التفاصيل فى الجزء السادس من قدرى قلعجى ص ٣٤٧ على سبيل المثال .

حول الخليج كان أكثر من نفعه لسكانه ، وأن أهل الخليج كانوا وقود الصراعات ، واشتركوا فى بعض الأحيان فى أعمال تحرير بلادهم من الغزاة بل انفردوا فى بعضها الآخر بعملية التحرير . وقد شهد بذلك المؤرخون الغربيون أنفسهم الذين توفروا على دراسة تاريخ الخليج إفاضة وبعض الإنصاف[1] . وفضلا عن اشتراك عرب الخليج فى قضايا الصراع السياسى والعسكرى بين القوى الأجنبية ، أى أنهم كانوا أطرافا فى الصراع وليسوا مجرد موضوع ، فقد كانت الغزوات الأجنبية موجهة أساسا فى بعض الأحيان لا إلى القوى الأجنبية الأخرى ، ولكن موجهة إلى القوى العربية . وتشهد فظائع الغزو البرتغالى للخليج وتمثيله بالمقاومة العربية على ذلك[2] . ويبرز فى ملحمة الصراع أن التضامن لم يكن قائما على الاطلاق فى أى يوم بين سكان الخليج بما فيهم فارس ضد القوى الغازية ، حيث كانت فارس فى بعض الأحيان من فرسان التكالب للسيطرة على الخليج[3] ، ولم تتوان عن التحالف مع القوى الأجنبية ضد القوى المحلية فى الخليج[4] .

ويسجل بعض مؤرخى الخليج حقيقة هامة ، وهى أن اختلاف مدخل كل مستعمر وطريقته وظروفه إلى الخليج لم تؤثر على كونه مستعمراً طامعا بشكل أو بآخر ، وسواء جاء الغزاة تحت راية عسكرية ، أو فى سفينة تجارية كما فعل الانجليز ، الذين جاءوا متأخرين ، لكنهم انفردوا بعد ذلك

---

(١) راجع على سبيل المثال جاكلين بيرين ، اكتشاف جزيرة العرب . أورده قدرى قلعجى (وهو مترجم الكتاب المذكور أيضاً) ، مرجع سابق* ص ١٧ .

(٢) راجع : أمين سعيد « الخليج العربى » فى تاريخه السياسى ونهضته الحديثة « دار الكاتب العربى » ، (بدون تاريخ (ص ٢٨ — ٢٩ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٣٣ وما بعدها .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٩ — ٣٠ .

بالخليج وعزلوه – حكراً لهم – عن بقية القوى الأخرى العالمية والإقليمية ، تحت ستار ما عرف بسلسلة الاتفاقات المانعة التى عقدتها بريطانيا مع كافة إمارات الخليج ومسقط وعززتها بتعهدات القوى الأخرى بعدم التدخل فى الخليج ، على أن تظل لندن هى قبلة كل القوى ومدخلها إلى أى شأن من شئونه ، حتى يظل لبريطانيا الكلمة العليا فى شئونه(١) .

أما أهمية الخليج الاستراتيجية فقد تأكدت باكتشاف البرق والبخار ، وماله من أثر فى الصلات اللاسلكية والملاحة البحرية وازدهار التجارة(٢). وليس معنى ذلك أن الأهمية الاستراتيجية للخليج قد بدأت بهذه التطورات ، فهى قائمة بحكم الموقع الجغرافى وصراع القوى فيه كذلك لم تتوقف أهمية الخليج التجارية ، وكطريق للمواصلات ، بل على العكس تعاظمت هذه الأهمية من جميع الوجوه .

وتطورت الأهمية الاستراتيجية للخليج فى إطار الحركة الاستعمارية الحديثة ، وظهور دول جديدة استعمارية على المسرح ، وزيادة تطلع روسيا إلى الخليج والسياسات الآسيوية ، ولذلك حفل النصف الثانى من القرن ١٩ ، حتى الربع الأول من القرن العشرين بالقوى المتصارعة على زحزحة الانجليز : الأتراك – الفرنسيون – الروس ، ثم الألمان . وهذه هى المرحلة الثانية فى ملحمة الصراع على الخليج . فماذا كان مفهوم الأمن فى المرحلتين الأولى والثانية ؟ .

---

(١) أنظر المادة الثالثة من تعهد الإمام عبد الله بن فيصل فى ٢١ إبريل ١٨٦١ أنظر أيضاً فى تفاصيل أبعاد هذه السياسة البريطانية مع السعوديين فى تلك الفترة د. عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم ، سياسة الأمن لحكومة الهند فى الخليج العربى ١٨٥٨ – ١٩١٤ * دارة الملك عبد العزيز – الرياض ١٩٨٢ ، ص ١١٢ – ١٢٣ .

(٢) أنظر د. عبد العزيز عبد الغنى * مرجع سابق * الفصل الخامس .

لعلنا نلاحظ أنه طالما كانت القوى الأجنبية تزيل بعضها بعضا كما فى المرحلة الأولى (مرحلة تعاقب القوى الاستعمارية السابقة على استقرار بريطانيا واحتكارها للخليج) لم يكن لأمن الخليج سوى معنى واحد ، وهو أمن الوجود الاستعمارى للقوة الأجنبية المعنية ، أى أمن القوة السائدة ومصالحها ، ولم يكن سكان الخليج ، أصحاب المنطقة ، ينعمون بأمن أو استقرار بل كانوا مستهدفين للتعقب المستمر والمطاردة والاستغلال من كافة الوجوه .

ولم يتغير مفهوم الأمن فى المرحلة الثانية التى انفردت فيها بريطانيا بمقدرات الأمور فى الخليج منذ حملتها فى عام ١٨١٩ — ١٨٢٠ .

وفى تلك المرحلة نظرت بريطانيا إلى الخليج على أنه بوابة الدفاع المتقدم عن الهند ، فسعت إلى اتخاذ عدد من الإجراءات لمنع تحدي القوى الأخرى لسيطرتها عليه . واتخذت فى سبيل ذلك ستة إجراءات محددة هى :

١ — حراسة مياه الخليج ، عن طريق نظام المراقبة بالدوريات البحرية التى تجوب مياه الخليج ، وحرص بريطانيا على إبعاد فارس من المشاركة فى نظام الحراسة[١] وذلك قبل أن تقرر بريطانيا وتتمكن من اتخاذ محطات ثابتة لقواتها البحرية .

٢ — التذرع بمكافحة تجارة الرقيق ، حتى تكفل بريطانيا لنفسها حق الرقابة والتفتيش على كافة السفن التى تمر عبر مياه الخليج ، بما يمكن لها فى هذه المياه[٢] .

---

(١) راجع التفاصيل فى د. عبد العزيز عبد الغنى * مرجع سابق ، الفصل الأول ، ص ١٣ وما بعدها .

(٢) لتفاصيل دوافع سياسة تجارة الرقيق ، ودورها فى الفكر السياسى لحكومة نائب الملك فى الهند أنظر المرجع السابق ، ص ٤٣ — ٨٠ .

٣ – التحكم فى تجارة الأسلحة التى بدأت تتدفق على الخليج بمناسبة الحرب الأفغانية (١٨٧٩ – ١٨٨٠) ، فكانت السياسة البريطانية تقضى بخطر هذه التجارة حتى لا تضع فى أيدى القبائل المعادية أسلحة تتمرد بها على حكمها ، بينما تبيح تسريب الأسلحة عندما ترى لذلك مصلحة فى إثارة الفتن بين القبائل(١) .

٤ – اتباع سياسة فرق تسد ، وتقطيع أوصال الروابط بين الإمارات(٢) ، وربط كل منها مباشرة ببريطانيا ، بحيث تمر علاقاتها ببعضها عبر بريطانيا أيضاً .

٥ – ابعاد النفوذ والعلاقات الأجنبية مع إمارات الخليج ، بما فى ذلك بعض القوى المحلية مثل السعوديين . وقد نجحت بريطانيا فى تحقيق احتكار النفوذ فى الخليج بطريقتين :

الطريقة الأولى :

الحصول على تعهدات من القوى الراغبة فى التدخل فى الخليج ، بعدم اقامة أى اتصال مع الإمارات ، أو الاعتداء عليها . ومثال ذلك تعهد السعوديين سالف الإشارة إليه بشأن مسقط(٣) ، والإعلان الانجلو فرنسى(٤)

---

(١) كانت مسقط هى مخزن الذخيرة والأسلحة فى المنطقة ، واتضحت ، السياسة البريطانية المذكورة بدراسة تطور العلاقات البريطانية مع مسقط . للتفاصيل راجع د. عبد العزيز عبد الغنى ، مرجع سابق ، ص ٨١ – ١٤٠ .

(٢) راجع فى سياسة التجزئة البريطانية د. حسين البحارنة – ص ٥ ، د. جمال زكريا قاسم : الخليج العربى – دراسة لتاريخ الأمارات العربية (١٨٤٠ – ١٩١٤) مطبعة جامعة عين شمس ١٩٦٦ ، ص ١٠ .

(٣) التفاصيل فى عبد العزيز عبد الغنى ، ص ١١٢ وما بعدها .

(٤) المرجع السابق ، ص ١١١ .

عام ١٨٦٢ حول احترام البلدين « لسيادة مسقط واستقلال سلطانها » أى اطلاق يد انجلترا فى شئونها ، بلغة ذلك العصر .

أما الطريقة الثانية :

فهى قصر علاقات بريطانيا مع دول المنطقة عليها وحدها ، وابعاد النفوذ الأجنبى عنها ، وقد تمثل ذلك فى إبرام سلسلة مما أطلقت عليها بريطانيا : الاتفاقات المانعة ، أى المانعة لأى اتصال بين إمارات الخليج والدول الأجنبية . وتنقسم الإتفاقات المانعة إلى مجموعتين وفق موضوع المنع ، فهناك اتفاقات مانعة سياسيا ، من ذلك تعهد شيخ البحرين لبريطانيا فى ١٨٨٠/٢/٢٢ م « بألا يدخل فى مفاوضات ، أو يعقد اتفاقات ، دون موافقة الحكومة البريطانية ، وان يرفض التصريح لأية حكومة — خلا الحكومة البريطانية — لإقامة علاقات دبلوماسية أو قنصلية »[١] .

وقد اقترن هذا المنع السياسى بمنع اقليمى ، إذ تعهد المشايخ خصوصا مع ظهور البترول فى أوائل القرن العشرين فى المنطقة بألا يتنازلوا أو يبيعوا أو يرهنوا أو يقبلوا احتلال أى جزء من إماراتهم إلا للحكومة البريطانية .

---

(١) أنظر نص هذا التعهد فى كتاب د. حسين البحارنة ، فى نسخته الانجليزية بعنوان :
The Legal Status of the Arabian Gulf States, Manchester University Press, U.S.A., 1968, p. 313.

وقد ترجم هذا الكتاب ونقح ، وصدر فى بيروت عام ١٩٧٣ .
وأنظر فى نصوص الاتفاقات المانعة ودراسة لها د. عبد العزيز عبد الغنى مرجع سابق ، ص ٢٣٩ وما بعدها ، وخصوصا ص ٢٤٩ ، حيث أورد نص المعاهدة مع أمير البحرين وكذلك الفصل السابع من الكتاب . وكذلك كتابه : بريطانيا وأمارات الساحل العمانى ، الصادر فى بغداد عام ١٩٧٨م ويلاحظ أن التسمية خاطئة ، لأن هذا الساحل — منذ الاحتلال — سمى بالساحل المتصالح ، أو المهادن .

ومن ناحية أخرى هناك المنع الاقتصادى الذى قررته التعهدات والاتفاقات بعد اكتشاف البترول ، حيث تعهد المشايخ بأنهم فى حالة توقع الحصول على البترول فى أراضيهم — يوافقون على عدم منح أى إمتياز فى هذا الشأن لأى شخص ، عدا ذلك الذى تعنيه الحكومة البريطانية . وقد لاحظنا — فى دراسة سابقة لهذه الاتفاقات[1] — أنها نوع من فرض النفوذ غير المتكافىء ، للحصول على امتياز أدبى ، حيث لا توجد حدود زمنية لإنتهاء هذه الاتفاقات ، وليس بها ما يعطى أحد أطرافها حق إعادة النظر فيها . وليس هناك فرق — فى هذا الصدد — بين أن يكون هذا الاحتكار قد جاء باتفاق ، أو صدر عن تعهد من طرف واحد من قبل المشايخ .

وقد حرصت بريطانيا على أن تدخل عددا من وسائل السيطرة على المشايخ بحكم علاقاتها التعاهدية المزعومة ، فعينت مستشاريها لدى المشايخ لرقابة تصرفاتهم الداخلية ، وسمحت لهم بالتوسع فى التدخل فى شئونهم الداخلية . وكان نطاق هذا التدخل يزداد كلما استشعرت بريطانيا تدخلا أجنبيا فى الخليج .

وأما الإجراء السادس والأخير ، الذى اتخذته بريطانيا ، لإحكام سيطرتها على الخليج فى المرحلة الثانية ، فهو التذرع بعزمها على إقرار السلام فى الخليج عن طريق قمع أنشطة القراصنة العرب ، لتأمين طرق تجارتها وخطوط مواصلاتها عبر العراق .

---

(١) راجع رسالتنا للماجستير بعنوان « اتحاد الامارات العربية » المقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عام ١٩٧٢ م « غير منشورة » ص ٦٧ وراجع تحليلنا لهذه الاتفاقات من الناحية القانونية ص ٧٤ وما بعدها .

أما المرحلة الثالثة :

فقد اتصلت ، حتى عام ١٩٤٧ م ، وهى امتداد للمرحلتين السابقتين ، اللتين تجددت خلالهما السياسة البريطانية منذ المعاهدة العامة ١٨٢٠ م ، وأطلق على هذه المراحل جميعاً مرحلة السلام البريطانى[١] .

ويلاحظ أن بريطانيا هى التى ابتدعت اصطلاح « أمن الخليج » ذلك الاصطلاح الذى تواتر استخدامه فى الوثائق البريطانية حتى قبل أن ينعقد لواء الهيمنة لبريطانيا فى المنطقة . ولم يكن لمفهوم « الأمن » و « السلام » من معنى سوى أمن الوجود البريطانى والمصالح البريطانية فى الهند ، عن طريق تأمين الخليج من سيطرة القوى غير البريطانية عليها .

وقد اتخذ مفهوم « أمن الخليج » معنى آخر فى الفترة من ١٩٤٧ إلى ١٩٦٨ م ، **وهى المرحلة الرابعة** : فى تطور هذا المفهوم فى كنف السيطرة البريطانية ، إذ أيقنت بريطانيا أن نجمها قد أخذ فى الأفول ، وأنها بدأت تتراجع وتنكمش تحت وطأة أحداث الحرب العالمية الثانية . وراحت الامبراطورية البريطانية الشاسعة ، التى بلغت قبيل الحرب الثانية ١٤ مليون كيلو متر مربع ، يسكنها ٤٥٠ مليون نسمة ، تنحسر مع موجة تصفية

---

(١) يطلق البعض هذه التسمية على المرحلة الواقعة بين ١٨٩٨ – ١٩٧٤ م على أساس أنها تبدأ بانتهاء بريطانيا من إبرام سلسلة الاتفاقات المانعة ، ومثال ذلك عبد العزيز عبد الغنى فى مقدمة كتابه سالف الإشارة إليه (سياسة الأمن) ص ٩ ويلاحظ أننا قد اخترنا المعاهدة العامة لبدء تلك المرحلة ، على أساس أنها تمثل أول سياسة بريطانية محددة تجاه الخليج ، وحيث استقامت الأمور لبريطانيا فى الخليج من الوجهة العملية ولم يبق سوى أن تعطى هيمنتها شكلا قانونيا مزيفا ، وأن تبحث فى الوسائل الفعالة لدعم هذه الهيمنة ، بحيث كانت الاتفاقات المانعة – حتى الاقتصادية منها – التى أبرمت فى أوائل القرن العشرين مجرد حلقة من حلقات مرحلة السلام البريطانى .

الاستعمار لتصبح مساحتها الكلية ١٩٦٩ م مليون متر مربع ، يسكنها ١٢ مليون نسمة فقط(١) .

فى ذلك العالم — الذى خلفته الحرب العالمية الثانية — تأثر المفهوم الجديد لأمن الخليج بعوامل ثلاثة :

العامل الأول : انهيار قدرة بريطانيا الإمبراطورية على الاستمرار فى رعاية شبكة التزاماتها وارتباطاتها السياسية والعسكرية الواسعة ، وسط اشتداد موجة تصفية الاستعمار ، فى جميع أرجاء العالم الثالث .

وقد حاولت بريطانيا أن تتغافل عن هذا الوضع الجديد ولكنها اضطرت إلى التسليم به عندما أعلن رئيس الوزراء العمالى « هارولد ويلسون » فى ١٦ يناير ١٩٦٨ م ، عن سياسة حكومته الجديدة ، الخاصة بالدفاع عن شرق السويس ومن أهم ملامح هذه السياسة الإنسحاب العسكرى من الخليج خلال عام ١٩٧١ م(٢) .

وأمام تمزق بريطانيا بين أحلامها الإمبراطورية ، وواقعها المرير الجديد ، اختارت أن تقيم علاقة خاصة مع الولايات المتحدة . اتخذت — فى بعض الأحيان والأماكن — صورة الإحلال الكامل ، محل بريطانيا لمواجهة الشيوعية ، وفى أحيان وأماكن أخرى اتخذت هذه العلاقة صورة التعاون والمشاركة(٣) .

---

(١) S. Kozlov, British Political Manoevring « East of Suez ». International, Affairs, No 2 - 3, 1970, p. 72.

(٢) راجع فى تفصيل هذه الظروف ، رسالتنا ، مرجع سابق ، ص ١٠١ .

(٣) راجع فى مضمون هذه العلاقة وصورها :
Northedge, F.S. (ed) The Foreign Policies of the Powers, Faber and Faber, London 1968, p. 152.
وكذلك المراجع الأخرى فى هامش « ٢ » ص ٩٩ من رسالتنا سالف الإشارة إليها .

أما فيما يتعلق بالخليج فكانت بريطانيا قد وافقت على إتاحة الفرصة للمصالح البترولية الأمريكية فيما بين الحربين، فيما عرف بسياسة الباب المفتوح وكان فى عزمها أن تحل الولايات المتحدة محلها فى الخليج ، طبقاً لخطة انسحابها منه .

أما العامل الثانى الذى ساهم فى تشكيل مفهوم أمن الخليج ، فهو يتعلق بالانقسام الأيديولوجى للعالم بعد الحرب الثانية ، والصراع بين المعسكرين ، وانتهاج المعسكر الغربى لسياسة حصر النفوذ السوفيتى وتحجيمه ومنعه من التسلل إلى خارج نطاق الستار الحديدى ، وحيث كانت الولايات المتحدة هى التى تتصدى باسم المعسكر الغربى للتحدى الشيوعى .

وأخيراً كان العامل الثالث يتصل بمجموعة من التطورات التى شهدتها المنطقة العربية ، والتى خلقت موقفاً شعبياً عاماً مناهضاً للغرب ، ولأحلافه فى المنطقة ، سعيا إلى تحرير كافة الأراضى العربية ، والإرادة العربية ، وتأكيد سيطرة الشعوب العربية على مواردها الطبيعية الضخمة .

ولما كان البترول قد أخذ يحتل أهمية اقتصادية واستراتيجية خاصة فى السياسات الغربية ، فضلا عن ظهوره بكميات تجارية كبيرة فى المنطقة ، بالإضافة إلى أهمية الموقع الإستراتيجى للخليج فى السياسات الدفاعية الغربية ضد المعسكر الشرقى ، فقد كان مفهوم أمن الخليج — فى تلك المرحلة — يتحصل فيما يلى :

(أ) استمرار ضمان الإحتكارات النفطية الغربية ، والتى تقرر سياسات الإنتاج والأسعار ، حتى يمكن تأمين المصالح البترولية اللازمة للصناعة الغربية . ويتحقق ذلك عن طريق تأمين طرق نقل

البترول ، واستمرار العلاقات التقليدية مع الدول المنتجة له ، دون أن تتأثر بالتيارات الجديدة . وهذا هو الجانب الإقتصادى فى مفهوم أمن الخليج .

(ب) ابعاد المؤثرات الأيديولوجية أو السياسية الخارجية ، وعزل المنطقة عن العالم الخارجى ، وربطها بعلاقة خاصة مع بريطانيا . وهذا هو الجانب السياسى فى مفهوم أمن الخليج .

(ج) وأخيراً هناك الجانب الاستراتيجى فى مفهوم الأمن ، وهو التفكير فى أن تكون منطقة الخليج داخلة فى ترتيبات السياسة الدفاعية الغربية ، بما يتطلبه ذلك من منع الإتحاد السوفيتى من تحقيق أية ميزة استراتيجية فى الخليج .

وهكذا نرى أن مفهوم « أمن الخليج » قد تطور خلال هذه المرحلة ، من كونه تأميناً للمصالح البريطانية فى الهند — عن طريق الخليج — وهو المفهوم الذى ساد حتى مرحلة مابين الحربين وظهور البترول وأهميته فى الخليج وتأكد باضمحلال أهمية الهند ، مقابل تعاظم أهمية الخليج النفطية ، والإقتصادية والإستراتيجية ، وانتقال الإدارة البريطانية من الهند إلى بوشهر ، واستقرارها نهائياً فى البحرين بوصفها مقراً لدار الإقامة البريطانية التى كانت تشرف على الوجود البريطانى فى كافة أرجاء الخليج العربى . فأصبح « أمن الخليج » العربى يعنى تأمين المصالح الغربية فى الخليج ، وليس المصالح البريطانية وحدها فى الهند عن طريق الخليج كما كان فى السابق — فضلا عن أن « أمن الخليج » قد اكتسب بعدا أيديولوجيا واستراتيجيا فى إطار الصراع العالمى ، بعد أن كان هذا الأمن ينصرف إلى ابعاد النفوذ الأجنبى مهما كان مصدره — عن منطقة الخليج فى إطار إقليمى وليس عالمياً .

المبحث الثانى

بروز الطرف العربى فى قضية أمن الخليج
(١٩٦٨ حتى الآن)

وأهم خصائص هذه المرحلة أن قضية أمن الخليج لم تعد حكرا على القوى الأجنبية صاحبة المصلحة فى المنطقة ، ولم يعد أبناء الخليج موضوعاً للأمن ، بل أصبحوا طرفاً من الأطراف الهامة فى هذه القضية . غير أن بروزهم كطرف هام فى قضية الأمن قد تدرج فى مساهمة الطرف العربى فى القضية ، لذلك يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترات زمنية ثلاثة وهى : الفترة التمهيدية — ٦٨ — ١٩٧١ ثم فترة بروز الصراع الأمريكى السوفيتى ٧١ — ١٩٨١ ، وأخيراً ظهور مجلس التعاون كمحاولة لتقديم بديل عربى منذ ١٩٨١ .

أولا : الفترة التمهيدية لظهور الطرف العربى (١٩٦٨ — ١٩٧١) :

عندما أعلنت بريطانيا عن عزمها على الإنسحاب العسكرى من الخليج فى إعلان حكومة العمال الشهير عام ١٩٦٨ م ، فى إطار ما سمى باستراتيجية شرقى السويس الجديدة ، تحدد عام ١٩٧١ موعداً لتنفيذ هذا الإنسحاب . وقد اقترن الإعلان البريطانى بضجة إعلامية وسياسية هائله فى الغرب ، قوامها أن انسحاب بريطانيا من الخليج سوف يخلق فراغاً فى القوة Power Vacuum يتعين ملؤه حتى لا تقع المنطقة فريسة لأعدائها ، وهى فى نظر تلك الأوساط التغلغل الشيوعى عن طريق العناصر التخريبية ، أو الغزو الشيوعى المباشر . لقد حاولت بريطانيا أن توفق بين حرصها على

البقاء ، وبين التكاليف المالية والسياسية لهذا البقاء ، فأثارت هذا الموضوع فى اجتماع القوى الخمس الذى انعقد فى كانبرا فى يونيو ١٩٦٩ م ، واقترحت أن تتعاون هذه القوى الخمس فى تحمل النفقات الدفاعية فى الخليج ، والإبقاء على سيطرة بريطانيا باسم هذه القوى الخمس(١). وقد بلغ حرص بريطانيا وتهويلها للأخطار الشيوعية المحدقة بالخليج أنها كانت تخطط لإنشاء كتلة مضادة للشيوعية تغطى آسيا والمحيط الهادى ، وتنظم على غرار الناتو . وقد نوقش هذا التنظيم فى اجتماع عقده فى لندن فى سبتمبر ١٩٦٩ م رؤساء أركان جيوش بريطانيا والولايات المتحدة وماليزيا واليابان(٢). وفى إطار مثل هذا التنظيم تردد أن بريطانيا تسعى إلى تقوية الجيوش المحلية لدول الخليج ، حتى تظل موردا للسلاح ، وتدعيم روابطها مع هذه الدول ماليا واقتصاديا(٣) .

ومما يذكر أن الإمارات العربية فى الخليج لم ترحب بقرار الإنسحاب(٤) بالنظر إلى الحملة النفسية العنيفة التى رافقته ، وخشى بعضها ، مثل البحرين ، من تجدد المطالبات الإيرانية ، وعرضت بعض الإمارات المساهمة فى تكاليف الوجود البريطانى(٥) . وراحت بريطانيا والولايات المتحدة — بعد

---

(١) راجع كوزلوف ، مرجع سابق ص ٧٤ ، وانظر أيضا بيان وزير الدفاع البريطانى حول هذا الموضوع فى مضابط مجلس اللوردات رقم ٨٦ ، مجلد ٣٠٣ ، ٢ يوليو ١٩٦٩م

(٢) راجع رسالتنا ص ١ .

(٣) كوزلوف — مرجع سابق — ص ٧٥ — ٧٦ .

(٤) بينما رحبت الكويت والسعودية والعراق . وقد احتجت دول كثيرة على هذا الانسحاب مثل سنغافورة واستراليا وماليزيا . راجع رسالتنا ص ١١٨ .

(٥) رفض وزير الدفاع البريطانى هذا العرض قائلا : أننا لا ننوى أن نكون مرتزقة وانتقده أحد اللوردات أبان مناقشة السياسة الدفاعية . أنظر تفاصيل ذلك فى هامش رقم (١) ص ١٩ ، والمراجع الأخرى به من رسالتنا سالف الإشارة إليها .

فشل الأولى فى مساعيها السالف الإشارة إليها — تروج لنظرية الفراغ المزعومة فى أوساط الرأى العام الغربى والخليجى ، لعلها بذلك تدفع دول الخليج إلى تحمل نفقات بقائها . وطرحت بديلين لسد هذا الفراغ الذى ابتدعته . ، وهذان البديلان هما[1] :

البديل الأول :

محاولة إنشاء حلف عسكرى فى الخليج .

والبديل الثانى :

هو محاولة إقامة إتحاد بين الإمارات العربية .

ولعلنا نلاحظ أن الأحداث التى لابست نشأة مجلس التعاون الخليجى تشبه — إلى حد بعيد — تلك التى ظهرت فيها محاولة إتحاد الإمارات العربية بعد فشل محاولات إقامة إتحاد للإمارات التسع كبديل لإنشاء حلف عسكرى فى الخليج . ووجه الشبه هو اصرار دول الخليج على أن تكون طرفاً وحيداً أو على الأقل أساسياً ، فى ضمان أمن الخليج[2] .

على أن دول الخليج قد أعربت عن رفضها لمشروعات الأحلاف[3] التى عرضتها الولايات المتحدة على استحياء ، لإدراكها لموقف المنطقة العربية بشكل عام من مثل هذه الأحلاف ، خصوصاً وأن بريطانيا كانت قد اقترحت إنشاء حلف يضم إلى جانبها باكستان وإيران والعراق ، ويفتح

---

(١) رسالتنا ص ١٠٢ .

(٢) سنعود إلى تفصيل هذه النقطة عند المقارنة بين التجربتين الوحدويتين ، وهما مشروع اتحاد الامارات العربية ، ومجلس التعاون الخليجى .

(٣) راجع ، على سبيل المثال ، أخبار الكويت فى ١٤/٧/١٩٧٠ م ، والهدف فى ١٦/٧/١٩٧٠ .

الباب أمام غيرها ، ويعتمد على تأييد الولايات المتحدة . وتصور واضعو لبنة حلف بغداد أن تقوم إمارات الخليج بتحمل الأعباء المالية لهذا الحلف(١).

وقد لاحظنا أن الولايات المتحدة قد رحبت بقرار الإنسحاب البريطانى ، لكى تحل محل بريطانيا فى الخليج ، آخذة فى اعتبارها أن تلعب إيران دوراً فى تصورها لأمن الخليج بعد الإنسحاب . ولذلك أيدت واشنطن استيلاء إيران على الجزر العربية الثلاث فى مدخل الخليج(٢) .

ويمكن القول أنه بنهاية عام ١٩٦٨ م تقريباً حلت الولايات المتحدة محل بريطانيا فى معالجة قضية أمن الخليج من منظور يضع فى اعتباره الخطر الشيوعى فى الدرجة الأولى ، ويحاول التوفيق بين قيام بعض الأطراف المحلية ، مثل إيران ، بدور فى المحافظة على هذا الأمن .

ورغم رفض الدول العربية فى الخليج لنظرية الفراغ(٣) التى روجها الغرب ، وإعلان عزمها على إقامة إتحاد يحل محل بريطانيا — بالتعاون مع دول الخليج الأخرى — فى الدفاع عن الخليج ، إلا أن فكرة الإتحاد لم تلق ترحيباً من الولايات المتحدة(٤)، لأن مثل هذا الإتحاد ، فى نظرها ، ليس

---

(١) أنظر د. سيد نوفل : الخليج العربى أو الحدود الشرقية للوطن العربى — دار الطليعة — بيروت ١٩٦٩ م . ص ٣٣٦ .

(٢) د. محمود على الداود : الخليج العربى والعمل العربى المشترك — منشورات مركز دراسات الخليج العربى بجامعة البصرة رقم ٣٤ — ١٩٨٠ م — ص ٢٢٨ .

(٣) أكد الملك فيصل فى مقابلة مع صحيفة أسبانية بأنه ، إذا كان هناك فراغ فى الخليج فعلى العرب أن يملأوه بأنفسهم . راجع هامش ٢ فى رسالتنا ص ١١٨ .

(٤) لم تحدد الولايات المتحدة رسميا ، وبطريقة مباشرة موقفها من مشروع الاتحاد . راجع فى تحليل الموقف الأمريكى بما قد يفيد فى استنتاجه تجاه هذا الموضوع الأفكار التى عرضت فى ندوة جامعة جورجتاون ، ونشرت بعنوان :

The Gulf : implications of British Withdrawal, George Town University Press, U.S.A., 1969.

كافياً لحفظ الاستقرار فى الخليج . وفى نفس الوقت صرح يوجين روستو ، وكيل الخارجية الأمريكية حينذاك ، بأن حكومته تفضل أن يكون للسعودية دور الإشراف على مثل هذا الإتحاد ، إذا قام[1]. وقد أشار بعض الدارسين إلى التناقض الذى وقع فيه الفكر الإستراتيجى الأمريكى ، حيث لا يستقيم مثل هذا الإتجاه تماماً مع اتجاه واشنطن بشكل قاطع ، خصوصاً ابتداء من عام ١٩٧٠ م إلى تجهيز إيران عسكرياً بشكل لم يترك الشك لدى المراقبين بأنها المرشحة لدور الوريث لبريطانيا فى الخليج بإشراف الولايات المتحدة ، وفى إطار تصور عام لأمن الخليج[2]، الأمر الذى أثار حنقا شديداً لدى الهند وباكستان وأفغانستان[3] .

ثانياً : دخول الخليج فى دائرة الحرب الباردة :

الفترة الثانية : (١٩٧١ – ١٩٨١) :

شهدت هذه الفترة استقلال الإمارات العربية عن بريطانيا ، واحلال اتحاد الإمارات السبع محل تجربة الاتحاد التساعى ، وحرص الدول العربية فى الخليج على أن تبحث أسلوب معالجة قضية الأمن . وتأثر بحثها هذا بعدد من المتغيرات الهامة ، أولها : ارتباط أمن الخليج بالأمن القومى العربى ، وقد ظهر جلياً خلال حرب أكتوبر ، حيث قامت الدول العربية جميعاً بجهود مختلفة ومنسقة لمحاربة اسرائيل ، بحيث شنت عليها حروباً متعددة المستويات ، أبرزها – إلى جانب الحرب العسكرية – الحرب الاقتصادية البترولية ، التى قادتها المملكة العربية السعودية ، عندما فرضت

---

(١) راجع رسالتنا ص ٣٢١ .

(٢) راجع على سبيل المثال : د. محمود الداود ، مرجع سابق ص ٢٤٣ وما بعدها .

(٣) نفس المرجع – ص ٢٥٠ – ص ٢٥١ .

المنظمة العربية المصدرة للبترول الحظر الشهير على الولايات المتحدة ، والدول المساندة لإسرائيل خلال الحرب .

وثانى هذه المتغيرات الهامة تعاظم أزمة الطاقة سواء بسبب كون البترول مصدراً هاماً للدخول الاستثمارية والتنموية فى الدول المنتجة ، أو من حيث أهميته الجديدة السياسية والاستراتيجية كسلاح سياسى فعال ، وهذه النقطة بالذات لقيت اهتماماً بالغاً فى واشنطن ، الأمر الذى أثار قضية أمن الخليج مرة أخرى ، حيث خشيت الولايات المتحدة أن يقوم الاتحاد السوفيتى — بعد اتضاح هذه الأهمية ، وتزايد حاجة الإتحاد السوفيتى إلى مصادر نفطية إضافية تغطى احتياجاته واحتياجات دول أوربا الشرقية — بالإستيلاء على مصادر النفط ،مما يؤدى إلى شل الاقتصاد الغربى ، الذى يعتمد إعتمادا بالغاً على بترول الخليج . ولذلك طرحت الولايات المتحدة القضية بطريقة مثيرة ، وفى ثوب جديد فى بداية عام ١٩٧٤م ، عندما فكرت فى أن الحل الأمثل لمنع العرب من استخدام البترول كسلاح سياسى وتوقى خطر استيلاء الإ تحاد السوفيتى على منابعه ، هو قيامها بالاستيلاء بالقوة على آبار البترول ، بل أن الرئيس فورد ، ووزير خارجيته كيسنجر ووزير الدفاع الأمريكى شليزنجر قد أعربوا عن ذلك صراحة خلال يناير عام ١٩٧٤م ، والشهور التالية فى ذلك العام(١) .

ولعل المساعى الأمريكية وسياساتها منذ ذلك الوقت هى التى أدت بالفعل إلى بدايات أزمة الأوبك منذ بدايات الثمانينات حتى الآن .

وهكذا نرى أن أهمية البترول الاستراتيجية والسياسية ، وتماسك دول الأوبك ، خلال هذه المرحلة ، فضلا عن ارتفاع أسعار البترول ارتفاعاً

---

(١) انظر د. محمود الداود : مرجع سابق — ص ٢٣٢ — ص ٢٣٧ .

فلكياً [1] ، وما أحدثه من آثار اقتصادية وسياسية عميقة بين دول التحالف الغربى قد جعل أحد أركان مفهوم الأمن ، تأمين موارد الامدادات البترولية بكميات معينة وبأسعار معقولة[2].

أمن الخليج فى نظر الولايات المتحدة :

يعنى (أمن الخليج) فى نظر الولايات المتحدة أمرين أساسيين : —

الأمر الأول :

إبعاد الإتحاد السوفيتى عن الخليج سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ومنعه من الاستفادة أو الاتصال بدول الخليج .

والأمر الثانى :

المحافظة على علاقات الصداقة مع دول الخليج ، ودعم استقرارها الداخلى ، بما يفيد فى المعاملات التجارية معها وتوسيع نطاق الاستثمارات ، وضمان انتهاج الدول البترولية لسياسة معتدلة تجاه القضايا النفطية والسياسات المالية والنقدية الدولية .

ويتصل بهذا الأمر ضمان استمرار تدفق البترول ، وتأمين خطوط مواصلاتها عبر المنطقة دون عائق .

أما أمن الخليج فى نظر الاتحاد السوفيتى :

فيتمثل فى اعتقاد الاتحاد السوفيتى بأن فكرة « أمن الخليج » فكرة استعمارية ، ابتدعتها بريطانيا ، ثم الولايات المتحدة ، بقصد إيجاد مبرر

---

(١) حاولت واشنطن ، عام ١٩٧٥ ، إقامة تكتل للدول المستهلكة للبترول ، لمناهضة الأوبك ، ولكنها فشلت .

(٢) ارتفع سعر البرميل من دولار واحد و ٨٠ سنتا فى يناير عام ١٩٧٠ إلى ٣٤ دولارا فى نوفمبر عام ١٩٨١ . أنظر تطور أسعار البرميل طوال السبعينات فى :
Le Figaro 15 - 3 - 1983

لاستمرار السيطرة على موارد دول الخليج ، واستخدام المنطقة لتهديد الأمن السوفيتى وتأليب دول المنطقة ضد الاتحاد السوفيتى ، واستمرار الاستعمار فى المنطقة بأساليب جديدة ، وتحت شعارات مختلفة وتثبيت دعائم الاستغلال الغربى لموارد المنطقة عن طريق الشركات الاحتكارية(١) .

ولا شك أن هذه النظرة السوفيتية لأمن الخليج تأتى فى إطار الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن أو الغرب بشكل عام فضلا عن أنها تستهدف عدم استبعاد الاتحاد السوفيتى من المزايا الاقتصادية والاستراتيجية للمنطقة ويتشكل الموقف بحاجة الاتحاد السوفيتى إلى الإستفادة من تصدير بتروله إلى أوربا الشرقية ، وتزايد استهلاكه ، وحاجته إلى إقامة روابط تجارية ودبلوماسية مع دول المنطقة ، فضلا عن أمله فى الاستفادة من الآثار السياسية لسلاح النفط ضد الغرب(٢) .

وقد أدى تزايد أهمية الخليج لكل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، إلى نقل الحرب الباردة بين العملاقين إلى المنطقة ، وحاول الاتحاد السوفيتى أن يقوض من مركز الولايات المتحدة فى الخليج ، بابرازه طابع العلاقات الإسرائيلية الأمريكية (٣) ، وإظهار تضامنه مع دول الخليج

---

(١) نقلا عن د. عايد طه ناصف : الاستراتيجية الدولية فى منطقة الخليج العربى – منشورات مركز دراسات الخليج العربى رقم ٦٢ عام ١٩٨٢ م ص ٢٥ .

(٢) راجع هذه الاعتبارات فى المرجع السابق ص ٢٥ – ٢٦ .

(٣) يؤخذ على الولايات المتحدة انحيازها الكامل لاسرائيل ، مما يضع قيدا خطيرا على إمكانية الاعتماد عليها فى ضمانات أمن الخليج .
راجع فى تفصيل هذه النقطة بالذات كتاب أميل نخلة :
The Arab American Relations in the Persian Gulf « Washingion, 1975
وراجع فيه أيضاً تحليلا قيما لأسباب أزمة العلاقات العربية الأمريكية .

ضد استيلاء إيران على الجزر العربية . وأخيرا اقترح الاتحاد السوفيتى — لأول مرة — فكرة الأمن الجماعى لدول آسيا والخليج العربى والذى سمى بمشروع بريجنيف سنة ١٩٧٩م والذى يشمل عدداً من النقاط التى تكون فى مجموعها المفهوم السوفيتى للأمن ، وهذه النقاط سبعة وهى[١] :

١ — تعزيز الأمن وتطور التعاون فى منطقة الخليج .

٢ — ترسيخ العلاقات بين دول الخليج والدول الأسيوية .

٣ — تأكيد مبادىء الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

٤ — الاحترام المتبادل للسيادة .

٥ — عدم المساس بالحدود الدولية .

٦ — عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول .

٧ — التعامل على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة .

٨ — حرية الملاحة فى الخليج والمياه الدولية .

وكان واضحاً أن الاتحاد السوفيتى يهدف إلى مناوأة الولايات المتحدة فى المنطقة عندما أيد دول الخليج الداعية إلى إعلان المحيط الهندى منطقة سلام .

وهكذا يمكن القول أن مرحلة السبعينات خصوصاً فى أعقاب حرب اكتوبر قد أفرزت الكثير من المتغيرات وأهمها أزمة الطاقة ، وانهيار سياسة الوفاق وخاصة بعد انتصار الجناح الموالى للسوفيت فى أنجولا ، وبدء سياسة جسورة للاتحاد السوفيتى ، واتجاه اهتمامات الاتحاد السوفيتى يشكل مكثف صوب الخليج ، وتطورات أزمة الشرق الأوسط وخاصة التقارب

---

(١) راجع د. عايد طه ناصف — مرجع سابق ص ٢٤ .

الأمريكى العربى ، وجهود مصر ومبادراتها السلمية منذ زيارة الرئيس السادات للقدس عام ١٩٧٧م التى كانت بمثابة استبعاد للاتحاد السوفيتى من جهود التسوية فى الشرق الأوسط ، وانتقال الحرب الباردة العالمية الجديدة إلى حرب باردة عربية ، عمقتها موسكو بسبب الانقسامات العربية حول طرق تسوية مشكلة الشرق الأوسط ، كل ذلك أدى إلى إستخلاص ثلاثة أبعاد هامة لأمن الخليج خلال السبعينات ..

البعد الأول : انتقال الحرب الباردة العالمية إلى الخليج .

البعد الثانى : الارتباط الوثيق بين الخليج وأزمة الشرق الأوسط ، وظهور الدور المركزى للسعودية فى السياسات العربية .

والبعد الثالث : تعاظم أهمية الخليج الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية .

وقد لاحظنا أن الأطراف المتصارعة حول الخليج ، قد جربت أساليب متعددة لإعلاء أهدافها فى معركة الصراع بينها ، فالاتحاد السوفيتى بدأ محاولات تمثلت فى ثلاث خطوات : أولها — دعم علاقاته مع بعض الأطراف الخليجية وأهمها اليمن الجنوبى ، والعراق ، وثانيها : العمل على زيادة وجوده العسكرى فى المحيط الهندى وثالثها : التودد من الدول الخليجية بشكل عام ، والدول التى لا تقيم معه علاقات دبلوماسية بشكل عام ، والدول التى لا تقيم معه علاقات دبلوماسية بشكل خاص . وأهم ملامح هذه السياسة ثلاثة ملامح أساسية :

(أ) محاولة إقامة علاقات دبلوماسية مع دول الخليج ، وخاصة السعودية(١) واقترنت هذه المحاولة بحملة دبلوماسية وإعلامية مكثفة فى

---

(١) تفصيل هذه المحاولة وتطورها فى الفصل السادس المبحث الرابع من هذه الدراسة .

وسائل الاعلام السوفيتية تركز على سلبيات العلاقات الأمريكية مع دول الخليج ، بل وخطورة هذه العلاقات ، لأن انحياز أمريكا لاسرائيل يجعل العلاقات الأمريكية مع دول الخليج عبئاً على حكوماتها التى ولا شك تلعب دوراً حيوياً فى محاولات التسوية ، وكانت تأمل أن تستخدم وسيلة صداقة مع واشنطن لتعديل موقفها من إسرائيل ، بل إن الملك فيصل حذر واشنطن صراحة من مغبة اغفالها لهذه النقطة (١) . واستمر موقف الحكومة السعودية كذلك ، وبشكل أشد ، من ذلك خطاب وزير الخارجية السعودى فى مؤتمر عدم الانحياز فى نيودلهى فى ٩ مارس ١٩٨٣(٢)، وموقف كبار المسئولين السعوديين فى مختلف المناسبات حتى الآن .

(ب) تخفيف موسكو لحماسها وتأييدها « لحركة تحرير ظفار والخليج » مما سمح لحكومة عمان أن تهزم الحركة وتستوعبها بمساعدة إيران وبعض الدول الأخرى . ومغزى الموقف السوفيتى واضح ، وهو محاولة التقرب من حكومة عمان عن طريق ابراز قيمة هذا التقارب فى إزالة هذا العبء القومى عنها ، وهو حركة التمرد ضدها إقليمياً وسياسياً .

(جـ) تأييد دول الخليج المطالبة بابعاد الخليج عن دائرة الصراع العالمى

---

(١) انظر فى تفصيل هذه النقطة د. السيد عليوة : الملك فيصل والقضية الفلسطينية ، إدارة الملك عبد العزيز – الرياض ١٩٨٢ ، ص ٧٥ وما بعدها .

(٢) انظر نص الخطاب فى الصحف السعودية الصادرة يوم ١٠ مارس ١٩٨٣ ، الجزيرة العربية .

مثلما أشار مشروع بريجنيف ، وإظهار تعاطف موسكو مع مطالبتها بتحويل المحيط الهندى إلى منطقة سلام . وهذا الموقف فى الخليج والمحيط لا يخدم دول الخليج وحدها ، وإنما يخدم أيضاً الاتحاد السوفيتى .

أما الولايات المتحدة ، فقد أغفلت ذلك المأخذ الخطير الذى أخذته عليها دول الخليج بشأن علاقاتها مع إسرائيل ، ومضت إلى محاولات مواجهة الخطط السوفيتية ، واتخذت المحاولات الأمريكية عدة صور ، منها تجهيز إيران عسكرياً ، وزيادة مبيعات الأسلحة لدول المنطقة ، وتحذير الاتحاد السوفيتى بالابتعاد عن هذه المنطقة وإفهامه أنها داخلة فى حزام الأمن الأمريكى والغربى على النحو الوارد بمذهب كارتر .

وهذا الصراع الأمريكى السوفيتى حول الخليج كان يعكس — من خلال تحليلنا لانماط سلوك العملاقين — انهما لا يزالان ينظران إلى منطقة الخليج على أنها منطقة فراغ — رغم رفض دوله لهذه المقولة منذ نشأتها إبان إعلان الإنسحاب البريطانى من الخليج . كذلك لاحظنا أن الولايات المتحدة كانت تفكر دائماً فى اللجوء إلى عمل عسكرى مباشر ضد دول الخليج لكسر إرادتها السياسية باستخدام ثرواتها الطبيعية ، أو لمنع السوفيت من كسب أرض سياسية أو عسكرية فى الخليج .

ولقد أدى ظهور هذا الاتجاه فى الفكر السياسى والعسكرى الأمريكى إلى آثار وخيمة ساهمت فى إعادة أبناء الخليج لنظرتهم إلى قيمة الاعتماد على الولايات المتحدة فى صيانة أمن المنطقة ، فأصبح موقفهم من الولايات يقوم على خليط من الشك فى قدرتها على التصدى للسوفيت والشك فى

جديتها فى ذلك ، فضلا عن شكهم فى صحة نواياها تجاهها ، واعتبارها أحد مصادر تهديد أمنهم .

ثالثاً : المتغيرات الحاسمة وبدء الفترة الثالثة فى تطور مفهوم الأمن الخليجى :

خلال عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠م ووسط هذا المناخ النفسى الذى سيطر على مفهوم أمن الخليج وقعت ثلاثة أحداث حاسمة أثرت تأثيراً شديداً على هذا المفهوم من جميع الوجوه ، لأنها وقعت جميعاً فى منطقة الخليج أو بجواره المباشر وهذه الأحداث الثلاثة هى[١] :

١ ــ سقوط الشاه وقيام الثورة الإسلامية فى إيران :

أدى سقوط الشاه ــ بقيام الثورة الإسلامية فى إيران ــ إلى خمسة آثار هامة تتعلق بأمن الخليج :

الأثر الأول : أن سقوط نظام الشاه الذى كانت الولايات المتحدة تعتبره أحد أهم دعائم الاستقرار والأمن فى الخليج من وجهة نظرها وبالنظر إلى مصالحها ــ فقد أفقد الولايات المتحدة القدرة على إعادة تصور وضع مستقر فى الخليج بدون الشاه .

الأثر الثانى : أن نظام الشاه كان يمثل خط الدفاع الأول عن الخليج ضد الإتحاد السوفيتى فضلا عن أن هذا النظام كان يقوم بجهود للمساعدة فى قمع الحركات التى تعتبرها دول الخليج هدامة بها . صحيح أن دول الخليج قد نظرت بعين الشك نحو أطماع الشاه المعلنة وغير المعلنة فى الخليج ، إلا أنها اعتبرت نظامه مفيداً فى التصدى للاخطار الخارجية والداخلية .

---

(١) Hasan - Askari Rizvi : Gulf Cooperation Council, Pakistan Horizon No 2, 1981, p. 30.

الأثر الثالث : انه حلت محل الشاه حكومة ثورية اسلامية ، كشفت فى نظر الخليجيين منذ مجيئها عن خططها التوسعية والدينية فى الخليج ولم تخف عزمها على تصدير الثورة والقلاقل إلى الدول الخليجية الأخرى ، الأمر الذى نظرت إليه دول الخليج على أنه أخطر تهديد للخليج على الإطلاق(١) . ولم ينتقص من هذه النظرة ما بدا من عداء الثورة الإيرانية للشيوعية ، إذ لا يمكن أن تسوى بين معاداة الحكومة الثورية للشيوعية ، وبين معاداة نظام تقليدى موال للغرب — أى نظام الشاه — للشيوعية ، فضلا عن أن الثورة الإيرانية قد بدأت ضد الشاه والولايات المتحدة فى وقت واحد(٢).

على أن مخاوف دول الخليج من الثورة الإيرانية لم تكن مجرد أحلام مزعجة ، إذ سارعت حكومة الثورة إلى تحديد مطالبتها بالبحرين ، تلك الدعوة التى سقطت نهائياً باختيار سكان البحرين — فى استفتاء نظمته الأمم المتحدة — استقلالهم الكامل بعيداً عن إيران ، وصدر قرار مجلس الأمن فى ١١ مايو سنة ١٩٧٠م ، الذى اعتمد نتيجة الاستفتاء ، وكان صدوره بالإجماع(٣) .

---

(١) محمد جاسم محمد ، مرجع سابق ، ص ٦٦ — ٦٧ .
وراجع فى تفصيل هذه النقطة ، محمد وصفى أبو مغلى ، اتجاهات السياسة الإيرانية نحو الخليج العربى ، مركز دراسات الخليج العربى، منشورات المركز رقم ١٢ ص ٨٧ أورده محمد جاسم محمد مرجع سابق ، ٦٧ — هامش ٣٧ .

(٢) انظر موقف الثورة الإيرانية من هذه النقطة بالتفصيل فى مقال :
W.R. Campbell and Djamahid Darvich, Global Implications of the Islamic Revolution for the Status Quo in the Persian Gulf, Journal of South Asian and Middle Eastern Studies, Vol. V, 1981 pp. 39et sq.

(٣) للوقوف على تفاصيل مرحلة سقوط الدعوة الإيرانية انظر د. حسين البحارنة . دول الخليج العربى الحديثة — بيروت ١٩٧٣ م — ص ١٥٧ — ص ١٨٢ .

كذلك تردد تدبير إيران فى ديسمبر ١٩٨١م لمؤامرة قلب نظام الحكم فى البحرين ، رغم نفى إيران القاطع لتورطها فى هذا الشأن (١) ، فضلا عن أن إيران كانت قد اتهمت بتدبير حادث الكعبة فى نوفمبر ١٩٧٩م .

أما الأثر الرابع : فهو تجدد العداء بين إيران والعراق .

واما الأثر الخامس : فهو أن سقوط الشاه – رغم حصانة نظامه – ورغم دعم الولايات المتحدة له ، وتولى الثورة الحكم فى إيران إزاء عجز الولايات المتحدة ، سواء عن توقع الثورة رغم أجهزتها الأمنية المسيطرة فى إيران وتخليها عن الشاه ورفضها إيواءه حتى فى مرضه ، أملا فى تحسين العلاقات مع الثورة الإيرانية ، ثم نشوب أزمة الرهائن فى نوفمبر ١٩٧٩م وفشل الولايات المتحدة فى حلها بكافة الطرق ، حتى بالتعاون مع حلفائها الأوربيين ، كل ذلك أثبت أن قوة الولابات المتحدة ليست مطلقة وأن تعهداتها لا تكفى وحدها لضمان الاستقرار ، وأنه لا مناص من وجود ترتيبات محلية فعالة لضمان هذا الأمن .

٢ – الغزو السوفيتى لأفغانستان : :

وقع الغزو السوفيتى لأفغانستان فى ديسمبر ١٩٧٩ ، ولا شك أن موسكو قد استفادت من المناخ الذى أحدثته أزمة الرهائن الأمريكيين ، والتوتر الشديد فى العلاقات الأمريكية الإيرانية ، الأمر الذى جعل كلا من الولايات المتحدة وإيران عاجزتين عن اتخاذ أى إجراء تجاه هذا الغزو ، الذى اعتبر بالنسبة للولايات المتحدة انتهاكاً صارخاً لسياسة الوفاق ، ومساساً خطيراً بالأمن القومى الأمريكى فى منطقة الخليج . أما بالنسبة

---

(١) انظر تفاصيل المؤامرة فى الصحف الخليجية طوال ديسمبر ١٩٨١ م وكذلك محاكمات المتهمين فيها خلال مارس ١٩٨٢ م.

لإيران فقد كان غزو جارتها المسلمة من قبل قوة عظمى ملحدة تحدياً له انعكاساته ومدلولاته الخطيرة .

وكان للغزو السوفيتى لأفغانستان مدلولات عديدة بالنسبة لأمن الخليج :

(أ) فقد دل هذا الغزو على أن موسكو لا تتردد فى إرسال قوات عسكرية خارج حدودها ، وخارج نطاق دول حلف وارسو ، وأنها مستعدة للمخاطرات العسكرية إذا قدرت فيها مصلحتها ، رغم ترديدها لمبادىء السلام ، وعدم التدخل ، وغيره من المبادىء التى تتشدق بها موسكو .

ومعنى هذا أنه يمكن أن تقوم موسكو بغزو مباشر لمنطقة الخليج(١) . فأصبح الخطر السوفيتى العسكرى بالتالى أحد مصادر الخطر الماثل على أمن الخليج(٢) ، وتتضح أهمية هذا الخطر إذا علمنا أن الاتحاد السوفيتى يمتلك قوة خاصة يطلق عليها سبتن نار ، وتعنى فى اللغة الروسية (قوة المهام الخاصة) وتكونت عام ١٩٧٥ ، ولم تعرف إلا خلال الغزو السوفيتى لأفغانستان .

وتتبع القوة المكتب السياسى للحزب ، وليس القوات المسلحة ، وتكلف بتنفيذ القرارات السياسية العليا ، وهى قوة متكاملة قوامها

---

(١) عبر بعض المسئولين فى الخليج عن خوفهم من هذا الاحتمال .

(٢) بل يعتبر البعض هذا الخطر أشد مصادر التهديد خطورة على الاطلاق ، ومنهم سلطنة عمان . راجع أنصار هذا الرأى فى كتاب د. محمد جاسم محمد : من يهدد أمن الخليج العربى — منشورات مركز دراسات الخليج العربى بجامعة البصرة ، رقم ٦٤ ، ١٩٨٢ — ص٢٤ وانظر أيضاً :

Richard S. Newell, International Responses fo the Afghanistan World Today, May 1981, p. 172.

أكثر من ربع مليون مقاتل ، ويخضع رئيس هذه القوات للمخابرات السوفيتية ، وقد سبق لهذه القوة أن قامت بعدة مهام منها قطع خطوط تموين القوات الأمريكية أثناء الحرب الفيتنامية ، وتوجيه وتخطيط العمليات العسكرية فى صحراء أوجادين ، وأخيراً عملية احتلال أفغانستان(١) .

(ب) اقتراب الوجود العسكرى السوفيتى فى أفغانستان من الخليج بحيث لم يعد يفصل موسكو عن الخليج سوى ٥٠٠ كم بعد استبعاد أفغانستان كدولة عازلة (٢) . ومما يضيف إلى خطورة الاحتلال السوفيتى تطور السياسة السوفيتية نحو الحصول على تسهيلات عسكرية عديدة ، وزيادة الدوريات البحرية فى المحيط الهندى ، فضلا عما كشفته الدراسات الاستراتيجية الغربية(٣) من جوانب الخطر السوفيتى والتى تتمثل فى قدرة السوفيت الكبيرة على فرض حصار على موانىء الخليج العربى ، بحيث يمكنهم وقف شحنات النفط بطريقة فعالة تماماً عن مضيق هرمز ، حيث يمكن عرقلة أوضاع المرور عن طريق السفن الحربية أو عن طريق زرع الألغام ، هذا بالإضافة إلى قدرة السوفيت على سرعة الانزال العسكرى فى الخليج بدرجة أكبر بكثير من الولايات المتحدة وفقاً لتقدير هذه الدراسات(٤) .

---

(١) د. محمد جاسم محمد ، من يهدد أمن الخليج العربى ، منشورات مركز الخليج العربى بجامعة البصرة رقم ٦٤ ، ١٩٨٢ ، ص ٢٦ ، ص ٢٩ .

(٢) انظر : Valerie York : Security in the Gulf : a Strategy of pre-emption The World To Day, July 1980, p. 240.

(٣) راجع د. محمد جاسم محمد ، مرجع سابق – ص ٢٤ – ٢٥ .

(٤) نفس المرجع ، ص ٢٤ .

(ج) أدى غزو أفغانستان إلى حرج الوضع فى الخليج لأنه زاد فى حدة الحرب الباردة ونقلها للخليج حيث أعلن الرئيس كارتر مذهبه بعد الغزو بأيام والذى يقضى باعتبار الخليج داخلا فى دائرة وثيقة من دوائر الأمن القومى الأمريكى والاقتراب منه يعنى المواجهة مع الاتحاد السوفيتى(١) وقد أطلق على هذا المذهب الاستراتيجية الوقائية لصيانة أمن الخليج(٢) ..

وصرح وزير الدفاع الأمريكى بأن أية مواجهة مع القوة العسكرية الأمريكية حول الخليج يمكن أن تمتد إلى أوربا . وأكد فى حديث صحفى بأن الصراع فى الخليج لن يكون مقصوراً على المنطقة نفسها فقط ، والخليج فى نظر أمريكا فى مرتبة اليابان وأوربا الغربية التى تعتمد اعتماداً كلياً على النفط (٣) ، وقد نشرت مجلة تايم الأمريكية فى ١٩٧٩/٣/١٢(٤) تقريراً خاصاً تضمن خطة كارتر ومستشاريه لمواجهة الهجوم والتهديد السوفيتى للخليج مؤكداً على أن الرادع الوحيد هو أن يقتنع الاتحاد السوفيتى بأن مثل هذا الهجوم يعتبر بمثابة حرب ضد الولايات المتحدة .

---

(١) انظر صحيفة التايمز اللندنية ٢٥ يناير ١٩٨٠ وقد أوضح الرئيس كارتر فى خطابه حول حالة الاتحاد فى ٢٣ يناير ١٩٨٠ أن أية محاولة من جانب أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج سوف تنظر إليها الولايات المتحدة على أنها اعتداء على مصالحها الحيوية ومن ثم سوف يتم صدها باستخدام كافة الوسائل الضرورية بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة .

(٢) راجع مقال فاليرى يورك مرجع سابق ص ٢٤٠ /٢٤١ وكذلك مقال ريتشارد نيويل مرجع سابق ص ١٧٤ .

(٣) انظر محمد جاسم محمد ، مرجع سابق ، ٤٧ .

(٤) أورده المرجع السابق ص ٣٠ .

ومما يؤكد خطر ادخال الخليج فى دائرة الحرب الباردة اعتراف السوفيت بأنهم يربطون بين الخليج وأفغانستان ، وأن الانسحاب الأمريكى من الخليج قد يكون مقابل الانسحاب من أفغانستان .

(د) تفاقمت آثار الغزو السوفيتى على الخليج بعد وصول ريجان للحكم فى يناير ١٩٨١ ، حيث قرر التشدد مع موسكو واتخاذ سياسة متصلبة ضدها حتى يتسنى لأمريكا استعادة دورها التاريخى الذى كان لها بعد الحرب العالمية الثانية[١] .

وقد تصورت واشنطن أن سياسة ردع السوفيت عن غزو الخليج يجب أن تتمثل فى أربعة خطوات :

أولها . . دعم السعودية عسكرياً ، ولذلك وافقت على تزويدها بصفقة الأواكس .

وثانيها . . دراسة فكرة إنشاء قوات التدخل السريع ، وتوفير مخازن الأسلحة اللازمة لها .

وثالثها . . افهام موسكو مدى خطورة الاقتراب من الخليج ، والربط بين أمن أوربا وأمن الخليج[٢] ولا شك أن وضع الولايات المتحدة للخليج على حافة الهاوية أو الإيهام . بأنه على وشك الوقوع فريسة لموسكو ، يهدف إلى دفع دول المنطقة للشعور بقيمة العلاقات وأهميتها مع الولايات المتحدة ولذلك حاولت موسكو تبديد هذا الانطباع لدى دول المنطقة عندما أعلن بريجنيف مشروعه حول أمن وحياد منطقة الخليج العربى ،

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣٢ ، ٣٣ .

(٢) أوصت بذلك أيضاً معاهد الدراسات الاستراتيجية فى انجلترا وأمريكا وفرنسا وألمانيا الغربية نقلا عن د. محمد جاسم محمد ص ٣٤ .

والذى دعا فيه إلى إبعاد الصراعات الدولية عن المنطقة وإعلان حياد أراضيها[1] ولا شك أن هذا المشروع — الذى ليس فى مصلحة كل من موسكو وواشنطن — كان مناورة سوفيتية واضحة فى إطار الحرب الباردة بين العملاقين[2].

ورابعها .. التركيز على اتحاد المصالح الأمريكية والخليجية فى التصدى للخطر السوفيتى[3] متجاهلة أن دول المنطقة لا تشاركها قلقها الشديد ازاء الاتحاد السوفيتى . وفى نفس الوقت ، تحاول الدعاية الأمريكية التغافل عن المآخذ المريرة التى تسجلها الدول الخليجية على الولايات المتحدة ، وأبرزها دعمها الأعمى لإسرائيل ، وتجاهلها للحقوق العربية ، ومباركتها احتلال الشاه للجزر الثلاثة[4] ، والتهديد الأمريكى باستخدام القوة ضد دول الخليج ، واحتلال آبار البترول لكسر إرادتها على الإنتاج والأسعار ، ثم هى تريد بعد ذلك استخدام دول الخليج أداة فى صراع عالمى مع الاتحاد السوفيتى لا ناقة لهم فيه ولا جمل . ولعل هذه القناعة لدى دول الخليج هى السبب الحقيقى الذى جعلها ترفض معالجة الأمن بمفهوم غريب عن المنطقة ، وبأسلوب يجعل طابع التكتل أو التحالف العسكرى مع دول خارج المنطقة .. مثال ذلك أن هذه الدول رفضت الاتجاه الذى ساد التفكير الأمريكى والغربى فى أواخر السبعينات لاعتبار الخليج مشمولا بحماية حلف الأطلنطى ، وعبرت عن عدم ارتياحها لهذا الاتجاه فى

---

(١) نفس المرجع ص ٣٦ .

(٢) راجع فى تقييم هذا المشروع عايد طه ناصف — مرجع سابق ص ٣٤ ، ٣٨ .

(٣) راجع مقال : R.K. Ramazani, Security issues in the Gulf Region.
ترجمة فايزة محمد ، منشورات مركز دراسات الخليج العربى بالبصرة ١٩٨١ — ص١٥ .

(٤) Ferydoon Hoveyda, The fall of Shah, London 1980, p. 54.

مناسبات مختلفة مثل اجتماعات وزراء خارجية الدول غير المنحازة عام ١٩٧٨[١] واجتماع وزراء خارجية دول الخليج فى مسقط فى ديسمبر ١٩٧٦ لمناقشة اقتراح قدمه الشاه بشأن تصوره لأمن الخليج[٢] وكذلك لاقتراح عمان فى يوليو ١٩٧٩ باقامة تكتل عسكرى يضم الدول المطلة على الخليج ، بالإضافة إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية لحماية الممرات المائية ، خاصة مضيق هرمز[٣] وقد أبلغ الاقتراح إلى العواصم الخليجية لمعرفة ردود فعلها ففضلت التأكيد على مسئولية دول الخليج وحدها عن أمن الخليج[٤] . وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن بعض المحللين[٥] — فى سياق محاولتهم التخفيف من أثر الغزو السوفيتى لافغانستان على الخليج — قد أكدوا أن غزو أفغانستان ليس موجهاً للولايات المتحدة ، والغرب وليس جزءا من لعبة الصراع بين العملاقين ، وليس له أية دلالة على محاولات الاقتراب السوفيتى من الخليج ، وإنما كان الغزو موجهاً — بالدرجة الأولى — إلى الصين[٦] ، وأنه تم فى إطار الحسابات السوفيتية فى الصراع الصينى السوفيتى فى آسيا ، وأنه قصد به إعادة التوازن الاستراتيجى فى آسيا فاذا ماتم ذلك فلن يكون هناك مبرر لاستمرار الاحتلال السوفيتى[٧] وقد استدل المحللون ، الذين يهدفون إلى الإيعاز بأن أفغانستان ليست قنطرة للخليج ببعض تحليلات المتخصصين فى شئون الكرملين الذين يؤكدون على

---

(١) د. محمود الداود مرجع سابق ص ٣٤٢ .
(٢) نفس المرجع ص ٣٤٤ .
(٣) نفس المرجع ص ٣٤٤ / ٣٤٥ .
(٤) نفس المرجع ص ٣٤٦ / ٣٤٧ .
(٥) راجع — على سبيل المثال — عايد طه ناصف : مرجع سابق ص ٣١ / ٣٣ .
(٦) نفس المرجع .
(٧) المرجع السابق ص ٣٣ . ٣

أن الاتحاد السوفيتى ليس لديه مخطط رئيسى أو برنامج زمنى ، وأن مثل هذه الأمور هى من صنع مخيلة بعض كتاب الافتتاحيات ، أو محللى المخابرات(١) .

٣ – حرب الخليج بين إيران والعراق :

تفاقمت أزمة العلاقات العراقية الإيرانية بسرعة خلال عام ١٩٨٠ بينما كانت إيران تعانى من صراع حاد بين القوى السياسية المختلفة ، والنزعات الانفصالية من ناحية ، وبين الحكومة المركزية فى طهران ، فضلا عما كانت تعانيه البلاد من انهيار اقتصادى ونفسى بسبب المقاطعة التى فرضت عليها بصدد أزمة الرهائن الأمريكيين(٢) . وفى هذه الأثناء نشبت حرب الخليج التى لا تزال مشتعلة حتى الآن ، رغم جهود تسويتها من مختلف الأوساط وآخرها قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ فى ١٩٨٧/٧/٢٠(٣) . أما انعكاسات حرب الخليج على قضية أمن الخليج فيمكن تلخيصها فى النقطتين التاليتين :

(أ) أن أهمية كل من العراق وإيران فى حساب أمن الخليج قد جعل الصراع بينهما أمراً وثيق الصلة بجوانب تحليل أمن الخليج ، بالنظر إلى أن سياسات الثورة الإيرانية كانت تعد من أهم مصادر تهديد هذا الأمن ، فضلا عن أن انهاك كل من إيران والعراق من شأنه أن يزيد فرص اختراق الاتحاد السوفيتى لكل منهما

---

(١) المرجع السابق .

(٢) راجع مقالنا حول هذا الموضوع بمجلة السياسة الدولية عدد أبريل ١٩٨٢ مرجع سبق ذكره .

(٣) راجع تفصيلا لقرارات مجلس الأمن حول الحرب فى كتابنا (تحت الطبع) «أصول التنظيم الاسلامى الاولى» .

صوب الخليج ، حيث يمكن أن ينفذ أما من خلال حاجة البلدين إلى الأسلحة والمساندة السوفيتية ، أو بسبب انهيار السلطة فى إيران لصالح القوى الشيوعية ، أو لأسباب أخرى متعلقة بهذه التطورات(١) .

(ب) ان استمرار حرب الخليج ، وانعكاساتها الاقتصادية والنفسية فى الخليج ، من شأنه أن يزيد من حدة الحرب الباردة بين العملاقين فى المنطقة ، حيث يحرص كل منهما على أن تنتهى هذه الحرب بنتائج تخدم مصالحه ، ولا شك أن دخول الخليج فى دوامة الحرب الباردة بسبب حرب الخليج — بعد أن كان على شفا هذه الحرب بسبب غزو أفغانستان — يقوض أمن الخليج ويجعل قدرات أبنائه قاصرة عن دفع المخاطر التى تهدده . وهذا هو سبب اهتمام أعضاء مجلس التعاون بتطورات هذه الحرب(٢) .

رابعاً : رفض مفهوم الأمن فى إطار الحرب الباردة :

رأينا من العرض السابق ، أن الولايات المتحدة تنظر إلى أمن الخليج من زاوية أمن مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية ، مثلما فعلت بريطانيا قبلها ، وتعتبر أهم مصادر تهديد هذا الأمن بهذا المفهوم هو الغزو

---

(١) انظر الدراسة التى قدمها د. محمد الرميحى حول آثار الحرب العراقية الإيرانية على الأوضاع فى الخليج إلى ندوة الشارقة فى أبريل ١٩٨١ وكذلك البحث الذى قدمه محسن خليل فى نفس الندوة حول انعكاسات هذه الحرب على التوازن العسكرى فى الخليج العربى ، وانظر موجزا لهذين البحثين فى مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، أكتوبر ١٩٨١ — ص ٢١٢ — ٢١٣ .

(٢) انظر الفصل السادس من هذه الدراسة . وانظر لمزيد من التحليل كتابنا (قيد النشر) حول مجلس التعاون والنظام الدولى الراهن .

السوفيتى المباشر للخليج ، أو تشجيعه لحركات هدامة تقلب النظم لصالحه . وعلى العكس من ذلك ، يعمل الاتحاد السوفيتى على تفويض النفوذ والمصالح الأمريكية فى الخليج ، ويحاول تهدئة مخاوف دوله من مخاطره حسبما تصورها الولايات المتحدة ، كما يحاول الالتقاء فى المصالح مع دول الخليج فى إبعاد شبح الحرب الباردة عن طريق عدم الالتحام بالولايات المتحدة وخطط الدفاع الغربية .

ولقد حاولت الولايات المتحدة تنفيذ مفهومها لأمن الخليج بعدة وسائل ، فاعتمدت فى البداية على صيغة « الأعمدة المتعددة[1] » حين أوكلت لإيران الشاه بعد رحيل بريطانيا دور حارس الخليج ، فيما أسماه البعض « استراتيجية التوكيل[2] » ولذلك زودت الولايات المتحدة الشاه بأحدث الأسلحة التى بلغت قيمتها عامى ١٩٧٢ — ١٩٧٦ حوالى ١٧ بليون دولار . ثم طرح بريجنسكى مستشار الأمن القومى لكارتر فكرة أوسع لضمان أمن الخليج تعتمد على صيغة أسماها « القوى المؤثرة الاقليمية » حيث يمكن للهند على سبيل المثال أن تكون قوة إقليمية وسط البحر الهندى بذراعيه الخليج العربى والبحر الأحمر[3] . وأخيرا طرح هارولد براون وزير الدفاع فى حكومة كارتر عام ١٩٧٨ فكرة « قوة التدخل السريع للبحرية الأمريكية[4] » لتتمركز فى قاعدة ديبجوجارسيا ، وتعمل لدى طلبها .

---

(١) مقال رمزانى حول « الأمن فى الخليج » مرجع سابق ص ١٦ .

(٢) انظر الجزء الرابع من كتاب « إيران : ١٩٠٠ — ١٩٨٠ » بقلم نخبة من المؤلفين — نشرته مؤسسة الأبحاث العربية فى بيروت عام ١٩٨٠ وعرضه د. محمود طه أبو العلا بمجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية — عدد ابريل ١٩٨٢ — ص ٢١١ — ٢٢١ .

(٣) مقال رمزانى حول « الأمن فى الخليج » مرجع سابق — ص ١٧ .

(٤) نفس المرجع .

غير أن هذه الصيغ الأمريكية لأمن الخليج ، والمفهوم الأمريكى لهذا الأمن ، والذى يعالجه من منظور الخطر السوفيتى ، تعانى من ثغرات كثيرة[1] ، تتعلق بالسياسات الأمريكية فى الشرق الأوسط والخليج ، على ما أسلفنا . كذلك لمس الجانب العربى مآخذ كثيرة على الاتحاد السوفيتى خصوصا لموقفه المتقلب فى الحرب العراقية الإيرانية ، وغزوه لأفغانستان دون اكتراث لاحتجاج معظم العرب والمسلمين[2] . فضلا عن ارتباط مواقفه فى الخليج باستراتيجيته فى الصراع الأمريكى .

لذلك كله جاءت فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجى كترتيب عربى خليجى ، وصيغة أمنية عربية ، وتجسيد للخيار العربى صاحب المصلحة الحقيقية فى قضية الأمن . فما هى المزايا الأمنية لمجلس التعاون؟ وهل يكفى وحده لصيانة أمن الخليج أم لابد من ترتيبات أخرى مكملة ؟ هذا هو موضوع المبحث الثالث .

---

(١) راجع رامزانى فى المرجع السابق ص ١٩ – ٢١ .

(٢) راجع تفاصيل القيود الواردة على الموقف السوفيتى ، د. عايد طه ناصف ، مرجع سابق ، ص ٩٥ .

المبحث الثالث

أبعاد نظرية الأمن فى المنظور العربى الخليجى

خلال السبعينات كانت دول الخليج تراقب مسلك الدولتين العظميين وصراعهما حول الخليج ووسائلهما فى هذا الصراع . فالولايات المتحدة المتحدة فكرت فى أن تأمين مصالحها البترولية ، ضد مخاطر استخدام العرب للبترول فى الصراع العربى الإسرائيلى ، يمكن أن يتم باحتلال آبار النفط ، ثم تصورت ترتيبا لحفظ مصالحها تتكفل به إيران الشاه ، الذى زودته بأحدث الأسلحة ، دون أن تعبأ بالقوى العربية فى الخليج . ومن ناحية أخرى أدى سقوط الشاه ، واحتلال القوات السوفيتية لأفغانستان ، إلى اقتراب الخطر السوفيتى من الخليج . ولكن الولايات المتحدة — التى عجزت عن إيجاد تسوية مرضية للصراع العربى الإسرائيلى ، ولم تقدم أى مقابل للجانب العربى — راحت تضخم من مخاطر التدخل السوفيتى الوشيك فى الخليج ، وتتغافل عن آراء دول الخليج ومطالبها معينة فقط بقضية الصراع بينها وبين الاتحاد السوفيتى فى إطار ما أسمته صيغة « التوافق الاستراتيجى » ضد الخطر السوفيتى . وكان طبيعيا أن يرد الاتحاد السوفيتى على حملة الإثارة الأمريكية ، التى انهمكت فى البحث عن بدائل أمريكية لحماية مصالحها : تارة بالسعى للحصول على تسهيلات أو قواعد ، وأخرى بالحديث عن مدى فاعلية « قوات التدخل السريع » . وجاء الرد السوفيتى فى صورة اقتراح الرئيس بريجنييف بالدعوة إلى الاتفاق مع الغرب واليابان على تحييد الخليج ، وإبعاد القوى الأجنبية وصراعاتها

عنه . وكان واضحا أن هذه المبادرة السوفيتية قد كشفت عن عدة دلالات لم تفت على دول الخليج ، أولها : أن الاتحاد السوفيتى لم يعد يقنع بالانفعال لانحسار أو ازدهار المصالح الأمريكية فى الخليج ، وإنما بدأ يتخذ موقفا إيجابيا منسقا يستهدف امتصاص موجة الدعاية الأمريكية ضده ، وطمأنة دول الخليج إلى أنه ليس بالخطورة التى تصورها واشنطن ، بل أنه يطالب بما تطالب به هذه الدول .

والدلالة الثانية — التى سجلها زعماء الخليج — هى أن الاتحاد السوفيتى لم يعد يترك أقدار الصراع فى الخليج للظروف ، وإنما يريد بمبادرته هذه أن يدعو الدول الغربية وأمريكا واليابان إلى الاتفاق على قواعد اللعبة الدولية الدولية فى الخليج .

وأما الدلالة الثالثة — فهى أن موسكو قد تصورت أن اهتمامها بالخليج لا يرجع إلى طمعها فى بتروله ، أو إلى التكالب على التواجد العسكرى فيه ، وإنما هى مهتمة به لسبب آخر وهو أن التحركات السياسية والدبلوماسية الأمريكية فى الخليج تشكل تهديدا مباشرا للأمن القومى السوفيتى ، باعتبار الخليج قريبا من الحدود السوفيتية . وأخيرا فإن هذه المبادرة تعد إقرارا بأن موسكو لم تعد غير مكترثة بما يجرى فيه ، والخليج — بالتالى — قد أصبح موضوعا من موضوعات الحرب الباردة ، تتقاذفه الدولتان وفقا لمصالحهما .

ولقد تعالت نداءات كثيرة — صحفية وشعبية ورسمية — طوال السبعينات ، حسبما أوضحنا من قبل[1] تطالب بقيام دول الخليج باتخاذ

---

(١) انظر الفصل الأول من هذه الدراسة .

موقف عربى للحفاظ على مصالحها ، وغالبا ما كان الموقف المطلوب هو قيام وحدة خليجية(١) .

وهكذا كان مجلس التعاون هو صورة الرد العربى فى خضم التيارات المتضاربة الأجنبية حول أمن الخليج . ويمكن تلخيص موقف دول الخليج من قضية الأمن فى الأبعاد الأربعة التالية(٢) :

البعد الأول : فيما يتعلق بنظريتى الأمن السوفيتية والأمريكية ، ترى دول الخليج أن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى مصدر خطر على أمن الخليج ، وأن صراعهما حوله هو الخطر الأكبر المهدد لهذا الأمن وقد اتضح ذلك جليا فى رفض دول الخليج للأفكار الأمريكية الخاصة بالتهديد بالتدخل بالقوة لتأمين مصادر النفط ، وتلك الخاصة بقوة التدخل السريع ، وأكدت على أن أمن الخليج يخص دوله فقط ، وهى كفيلة بحماية هذا الأمن ، وأنه من مصلحة المنطقة إبعادها عن دائرة الصراع الدولى(٣) .

---

(١) انظر على سبيل المثال ، صدى الأسبوع البحرينية فى ٢٩ / ٥ / ١٩٧٣م ، ٣ / ٧ / ١٩٧٣ ، ٣ / ٢ / ١٩٧٦ وانظر جريدة الاتحاد فى ١٥ / ٧ / ١٩٧٣ والرياض فى ٢٧ / ٦ / ١٩٧٩م . والبلاد فى ١٠ / ٧ / ١٩٧٩ ، والفجر فى ١٤ / ٧ / ١٩٧٩ والبلاغ فى ١١ / ٦ / ١٩٧٦ ، والمستقبل فى ٨ / ١٢ / ١٩٧٩ والاتحاد فى ٢٩ / ٣ / ١٩٧٦ ، وصوت الخليج فى ١٧ / ٤ / ١٩٧٥ .

(٢) انظر فى إيضاح هذه النقطة بشكل موسع – البحث الذى قدمه الدكتور / محمد الرميحى لندوة (النفط والأمن فى الخليج) لندن فى يومى ١ ، ٢ اكتوبر ١٩٨٠ بعنوان (وجهة نظر عربية فى أمن الخليج) – مشار إليها فى عرضه للموضوع بمجلة : دراسات الخليج والجزيرة العربية – يناير ١٩٨١ – ص ١٩٨ .

(٣) راجع فى هذا المعنى على سبيل المثال موقف الكويت الذى عبر عنه رئيس الوزراء وولى العهد فى الرياض والسياسة ، يوم ٥ / ٤ / ١٩٨١ ، والموقف السعودى ومثاله تصريح وزير الخارجية السعودى لمجلة المجلة فى ٤ / ٤ / ١٩٨١ ، وهذا الموقف تم التعبير عنه باستمرار : انظر على سبيل المثال – تصريح وزير المالية والبترول ، نشرته « العرب » فى ١ / ٣ / ١٩٨٠ ، وموقف الامارات بصحيفة الوحدة فى ٢ / ٣ / ١٩٨٠ ، والفجر فى ١١ / ٣ / ١٩٨٠ .

كما رأت هذه الدول – بشكل عام – أن الاقتراح السوفيتى موجه للقوى الأخرى خارج الخليج ، ولذلك تفاوتت ردود الفعل حوله[1] .

البعد الثانى : اعتقاد دول الخليج – حسبما أوضحنا سابقا – بأن إسرائيل تأتى فى مقدمة الأخطار التى تهدد أمن الخليج ، وأن تقاعس الولايات المتحدة عن كبح جماح إسرائيل – مثلما أوضح وزير الخارجية السعودى ، فى خطابه أمام قمة عدم الانحياز فى نيودلهى ، فى مارس ١٩٨٣ – بما يؤدى إليه من تفاقم المشكلة الفلسطينية ، واستمرار احتلال الأراضى العربية المجاورة يمثل تهديدا خطيرا لأمن الخليج ، ولذلك تربط دول الخليج – فى إطار مجلس التعاون – بين أمن المنطقة وشكل التسوية بين العرب وإسرائيل . وكان هذا الفهم هو أحد دوافع تقديم السعودية لمشروعها لتسوية النزاع العربى الإسرائيلى (مشروع الأمير فهد) وارتباط أمن الخليج بالصراع فى الشرق الأوسط هو الذى أدى إلى ضرورة الربط بين أمن الخليج والأمن القومى العربى . وهذا ما أكد عليه زعماء الخليج[2] والدارسون

---

(١) رحبت به الكويت انسجاما مع خطها السابق تفصيله فى الفصل الثالث من هذه الدراسة ، ورفضته بقية دول الخليج بدرجات متفاوته من الشدة ، فترى البحرين أنها لا تهتم بمثل هذه الخطوة ، وأنها فكرة جديدة فى الحرب الاعلامية بين الدولتين (تصريح وزير الأعلام – السياسة فى ١٢ /١٢/ ١٩٨٠ م) . بينما أكدت السعودية على مسئولية أهل الخليج عن أمنه (تصريح وزير الدفاع السعودى – النداء فى ١٤/١٢/١٩٨٠) ووصفته أبو ظبى بأنه يستحق الدراسة (بيان الخارجية فى القبس فى ١١ /١٢ /١٩٨٠ أما عمان فقد رفضته بشدة ، واعتبرته تدخلا فى شئون الخليج واعترافا رسميا بوجود قواعد روسية فى المنطقة ، وبرهانا على تناقض الموقف السوفيتى بين الخليج وأفغانستان (بيان الخارجية العمانية فى جريدة عمان فى ١٨ /١٢ /١٩٨٠ م) .

(٢) انظر على سبيل المثال ، تصريح رئيس الامارات العربية المتحدة لجريدة الاتحاد فى ٢٢ /٥ /١٩٨١ – العدد ٣٩٧٩ – تصريح وزير الدفاع السعودى الفجر ٣١/١٢/٨٠ تصريح رئيس وزراء البحرين لمجلة البحرين الأسبوعية يوم ١٨ /١٢ /١٩٨٠ وحديث الملك فهد لمجلة اقرأ يوم ٢٣ /١ /١٩٨١ ، وانظر فى صدد ارتباط أمن الخليج بحل

العرب[1] لهذه القضية :

أما البعد الثالث : فى المفهوم الخليجى لأمن الخليج ، فهو الإيمان بالقوة الذاتية الخليجية التى — وإن لم تعتبر ناجعة فى التصدى للقوى العظمى — تعد قوة ردع لمصادر التهديد الأخرى ، ولذلك انصرف وزراء الدفاع فى مجلس التعاون إلى وضع تصور شامل لخطة دفاعية متكاملة تحقق الضمان الجماعى لأعضاء المجلس[2] ، وصرح أمين عام المجلس ، أكثر من مرة أن قوة دفاع مشترك قد قامت بين دول المجلس[3] .

البعد الرابع : التركيز على المفهوم الشامل للأمن ، بحيث يشمل الأمن الجوانب الآتية :

(ا) الأمن الداخلى : وقد أكد عليه المؤتمر الأول لوزراء داخلية مجلس التعاون المنعقد فى الرياض فى ٢٣ ، ٢٤ فبراير ١٩٨٢ ، الذى

ارتباط أمن الخليج بحل القضية الفلسطينية وبالأمن القومى العربى تصريحات أمين عام مجلس التعاون لصحيفة الاتحاد فى ١ / ٩ / ١٩٨١ — تصريح وزير الخارجية السعودى لمجلة المجلة يوم ٤ إبريل ١٩٨١ وتصريح الملك خالد يوم ٢٥ / ٥ / ٨١ وثائق مجلس التعاون الخليجى ، الصادر عن وكالة الأنباء القطرية — مرجع سابق — ص ١٠٨ — ١٠٩ .

(١) انظر على سبيل المثال بحث : الأمن القومى العربى فى الخليج والحروب الأقليمية للدكتور نزار الحديثى ، وبحث الدكتور محجوب عمر حول أمن الخليج وارتباطه بالأمن القومى العربى على ضوء النزاع العربى الصهيونى ، المقدم إلى ندوة الشارقة فى إبريل ١٩٨١ ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية اكتوبر ١٩٨١ مرجع سابق ص ٢٠٨ ؛ ٢٠٩ .

(٢) انظر على سبيل المثال : تصريحات وزير الدفاع السعودى فى ختام مؤتمر وزراء الدفاع الأول فى الرياض فى ١٠ نوفمبر ١٩٨١ وكذلك أعمال الاجتماع الثانى لرؤساء هيئة الأركان بالرياض فى ١٥ مارس ١٩٨٢ : مجلس التعاون لدول الخليج العربية الكتاب الثانى ١٩٨٢ — ص ٥٢ — ٥٤ .

(٣) الوطن الكويتية فى ٢١ / ٤ / ١٩٨٢ — العدد ٢٥٨٣ .

درس توصيات لجنة الخبراء بشأن اعداد اتفاقية أمنية شاملة[1] .

ومما يذكر أنه تم إبرام عدد من الاتفاقيات الثنائية لمكافحة الجريمة بين معظم أعضاء المجلس . وقد أقرت القمة السادسة فى مسقط فى نوفمبر ١٩٨٦ الاستراتيجية الأمنية ، ولا يزال موقف الكويت ثابتا إزاء الاتفاقية الأمنية[2] .

(ب) أمن النظم السياسية : ويتحقق ذلك بالتأكيد على روح التضامن والارتباط بين الحاكم والمحكوم ، وإحساس المواطن بالانتماء لوطنه وأمته ، وتوسيع قاعدة الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية فى جو تسوده روح الشريعة الغراء فى الحكم والإدارة .

(ج) صيانة البنيان الاجتماعى للمجتمعات العربية الخليجية بالمحافظة على التقاليد العربية الإسلامية ، والقضاء على أخطار القيم الوافدة التى تجلبها العمالة الأجنبية غير العربية فى دول الخليج[3] .والجدول المرفق يصور نسبة العمالة الأجنبية والوطنية بدول المجلس :

---

(١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية – الكتاب الثانى – مرجع سابق ص ٥٤ – ٥٥ .

(٢) لدى الكويت بعض الملاحظات ، هناك مشاورات مستمرة للإسراع فى إبرام الاتفاقية . وقد صرح وزير الداخلية السعودى « للسياسة » الكويتية يوم ٣٠ /١٢ /١٩٨٢ أن العقبة الرئيسية فى سبيل إبرام هذه الاتفاقية هى مسألة تسليم المجرمين . وقال أن السعودية وقعت على اتفاقيات أمنية مع باقى أعضاء المجلس ما عدا الكويت .

(٣) أعلن وزير الداخلية السعودية فى ٣٠ /١١ /١٩٨٦ أن الاستراتيجية الأمنية ليست بديلا للاتفاقية الأمنية ، التعاون يناير ١٩٨٧ ص ٢٥١ . وفى ٨ /٩ /١٩٨٦ كان وزير خارجية الكويت قد نفى موافقة بلاده على الاتفاقية الأمنية ، وأكد أن سياسة الكويت فى هذا المجال لن تتغير . التعاون ، يناير ١٩٨٦ ، ص ٢٦٧ .

(٤) انظر فى تفصيل ذلك : العمالة الأجنبية فى أقطار الخليج العربى (تحرير نادر فرجانى) بيروت ١٩٨٣ خاصة الفصول السادس حتى التاسع فى الصفحات ٥٩٩ – ٦٠٩ .

(د) إشاعة روح الانسجام السياسى بين أعضاء مجلس التعاون ، وذلك بالحرص على فض ما قد ينشأ بينها من منازعات بالطرق السلمية ، مثال ذلك الوساطة فى الخلافات بين قطر والبحرين حول جزيرة حوار وقشت الديل .

وقد أدركت دول الخليج — حسبما أوضحنا فى موضع آخر من هذه الدراسة[1] — أن الاستقرار فى منطقة الخليج يرتبط ، إلى حد بعيد بتنقية الاجواء العربية ، ولذلك سعت إلى تحقيق هذا هذا الهدف مع سوريا والأردن والعراق والجزائر والمغرب[2] ، كما بذلت جهدا كبيرا لوقف الحرب العراقية الإيرانية .

تفاقم الصراع العراقى الإيرانى وتزايد الوجود العسكرى فى الخليج :

أدى تعرض إيران للسفن التجارية الكويتية إلى تهديد عملية نقل البترول الكويتى إلى الأسواق الخارجية ، فعمدت الكويت إلى رفع العلم الأمريكى على عدد من سفنها منذ منتصف ١٩٨٧ reflagging ثم وافق مجلس الشيوخ على أن ترافق تلك السفن قوات بحرية أمريكية . وأدى ذلك إلى تزايد الوجود البحرى الأمريكى ، وإلى وقوع حوادث صدام مع إيران فى الخليج أثارت مخاوف البعض من اندلاع حرب حقيقية بينهما ، بينما طالب بعض الشيوخ تطبيق قانون سلطات الحرب لعام ١٩٧٣ . وتبع الوجود الأمريكى فى الخليج وصول أعداد من القطع الحربية لدول أخرى

---

(١) انظر الفصل السادس من هذه الدراسة .

(٢) حققت الجهود السعودية والتى مصدرها التزام خليجى وعربى نتائج ملموسة فى تحقيق المصالحة الأردنية السورية عم ١٩٨٦ ، كان نجاح الوساطة بين سوريا والعراق ولا يزال أملا عزيزا اقتربنا منه بعض الوقت خلال ١٩٨٧ وتحقق جزئيا خلال قمة عمان الطارئة ١٩٨٧ . أما الوساطة بين المغرب والجزائر فقد أثمرت فى لقاء قمة بينهما وتخفيف التوتر بين البلدين فى ربيع ١٩٨٧ .

مثل بريطانيا وهولندا وفرنسا وإيطاليا ، وظهرت مقترحات لتأمين الملاحة فى الخليج ، فطالبَ البعض بتشكيل قوات دولية أوروبية وطالب آخرون بتشكيل قوات تابعة للأمم المتحدة .

ولا شك أن تزايد الوجود العسكرى الأجنبى فى الخليج كان من المخاطر التى حاذرت منها دول الخليج كأثر من آثار تفاقم الحرب العراقية الإيرانية ، وهو يتناقض مع أركان نظرية الأمن الخليجية العربية ، ولكنه جاء فى سياق تفاقم تلك الآثار ضد السفن الكويتية والكويت ذاتها .